

الملخّص.

إنّ الاختيار بين القراءات مسألة اختلف العلماء والمفسّرون في قبولها وردّها، وهذا البحث يتناول الكلام عن تعريف الاختيار، وحكمه، وموقف أبي السُّعود منه، ويبين أسباب تفضيل أبي السُّعود بين القراءات، ويقرن ذلك بالأمثلة التطبيقية المناسبة، مع بيان آراء من سبق أبا السُّعود إلى هذا التفضيل.

Abstract.

The choice between the readings issue differed scientists and commentators in the acceptance and response, this research addresses the talk about the definition of choice, and his rule, and the position of Abu Saoud him, and shows the reasons for choosing Abu Saoud between readings, combined with examples of Applied occasion, with a statement views of previously Aba Al Saud to this preference

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلّاة وأتمّ التسليم على نبينا وسيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمّا بعد :

فقد اهتمّ الإمام أبو السُّعود في تفسيره إرشاد العقل السليم بالقراءات اهتماماً بالغاً، فهو يذكر القراءات، ويوجِّهها، ويعتمد عليها في التفسير، سواء القراءات المتواترة والشاذّة، ويعتمد عليها كذلك في الترجيح بين الأقوال.

ولكنّ هذه القراءات - فضلاً عن انقسامها إلى شاذٍ ومتواتر - لم تكن عنده على درجةٍ واحدةٍ، بل يفضل بعضها بعضاً في الفصاحة وبلاغة المعنى، ونحو ذلك، ولذلك كان يختار بينها، وقد أحببت أن أدرس هذه الناحية في هذا البحث الذي جعلته بعنوان :

الاختيار بين القراءات عند أبي السُّعود العمادي

دراسة تأصيليّة تطبيقية.

أهمية البحث :

تأتي أهميّة البحث من حيث كونه يبحث في القراءات في تفسير من أهمّ تفاسير المتأخّرين، وهو تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السُّعود العمادي رحمه الله تعالى، ويحاول معرفة الأسباب التي حملت هذا الإمام على التفضيل بين القراءات، لاسيّما المتواتر منها، ويقرن ذلك بأمثلة تطبيقية، ويتعرّض بشكلٍ مختصرٍ لحكم التفضيل بين القراءات عند العلماء^(١).

أسباب اختيار البحث :

اخترت هذا البحث؛ لأنّي لم أجد - فيما بحثت - دراسةً خاصّةً للتفضيل بين القراءات عند أبي السُّعود، وإنّما وجدت دراساتٍ عديدةٍ لمنهجه في التفسير عموماً^(٢)، ولم أستطع

(١) ليس المقصود استقراء مذاهب كلّ العلماء في ذلك، وإنّما المقصود ذكر نبذة من أقوالهم في حكم التفضيل بين القراءات؛ لأنّ نقل بعد ذلك إلى التفضيل بينها عند أبي السُّعود.

(٢) ومن هذه الدراسات: أبو السُّعود، ومنهجه في تفسيره إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، رسالة ماجستير للباحث: بابكر محمد، كلية أصول الدين، بجامعة أم درمان، ١٤٠٩هـ، منهج أبي السُّعود في تفسير القرآن، رسالة ماجستير، للباحث: أحمد الزيات، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، أبو السُّعود ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير، للباحث: عبد الستار فاضل خضر، جامعة بغداد، ١٩٨٨م.

الحصول على هذه الدراسات للاطلاع عليها، ولكن المعروف عند دراسة منهج مفسّر معيّن أنّ ذهن الباحث ينصرف إلى البحث في تفاصيل المنهج المختلفة، كتفسير القرآن بالقرآن، والحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، واللغة... الخ، ولا يلتفت إلى تفاصيل جزئية صغيرة، كالتمييز بين القراءات؛ ليوفيها حقها من البحث والدراسة، وأما ما يتعلق بالقراءات عموماً، فقد وجدت بحثاً منشوراً في مجلة دار الحديث الحسنية، في المغرب، العدد ١٥، ١٤١٩هـ للأستاذ: العربي شاوش، وهو بعنوان "تفسير أبي السعود، طريقته في العمل بالرواية، ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية"، والجزء الثاني من هذا البحث - كما يظهر من العنوان - يتعلق بموضوع القراءات.

وقد اطلعت على هذا البحث، فوجدت أنّ الباحث تكلم في تقديم القسم المتعلق بالقراءات عند أبي السعود عن عدم توسع أبي السعود كثيراً في القراءات، وتكلم عن أقسام القراءات، وتعريفها: المتواتر، والمشهور، والشاذ، ثمّ تكلم عن موقف أبي السعود من القراءات المتواترة، وذكر أنّه يذكرها، ويوجهها، ويبين توجيه المعنى عليها، ويوفق بين القراءات أحياناً، ثمّ تكلم عن موقف أبي السعود من القراءات الشاذة، وذكر أنّه أحياناً يذكر القراءة على أنّها مشهورة، وهي في الحقيقة شاذة، ويوجه القراءة بذكر ما يوجه معناها من اللغة والآيات والآثار ونحو ذلك، وتعرض لعلاقة القراءات باللغة، والنقل، والنحو، والقراءات الأخرى، ويقصد بذلك الاعتماد على هذه الأمور في توجيه القراءات، وكان يقرن كلامه دائماً بالأمثلة التطبيقية، وقد ختم البحث بالكلام عن قيمة تفسير أبي السعود على المستوى العلمي والأدبي والتاريخي، وأمّا ما يتعلّق بالاختيار بين القراءات عند أبي السعود، فلم يفرّد له الباحث عنواناً مستقلاً، فلم يعرف الاختيار، ولم يذكر حكمه، ولم يذكر أسبابه عند أبي السعود، وإمّا ذكر في ثنايا البحث بعض الأمثلة التي قدم فيها أبو السعود قراءةً على أخرى؛ لكونها أفصح^(١)، ويؤخذ على الباحث عموماً أنّه لم يقدّم بتخريج القراءات التي يذكرها، من كتب القراءات.

منهج البحث:

يقوم منهج البحث على استقراء المواضع التي فضّل فيها أبو السعود قراءةً على أخرى، وتحليل هذه المواضع؛ لأصل أخيراً إلى استنباط أسباب التفضيل بين القراءات، ومن ثمّ أقرن كلّ

(١) انظر هذا البحث في مجلة دار الحديث الحسنية، العدد ١٥، ١٤١٩هـ. (٢١٠ - ٢٣٤).

سببٍ منها بالأمثلة التطبيقية المناسبة، وأبين في الحاشية من سبق أبا السعود إلى هذا التفضيل، أو خالفه فيه.

وقد آثرت في هذه الأمثلة أن أنقل كلام أبي السُّعود كاملاً، ثمَّ أعلِّق عليه، وألا أكتفي بما أفهمه منه.

خطة البحث :

ينقسم البحث إلى مطلب تمهيدِيّ، و ثلاثة مطالب رئيسيّة، وخاتمة.

المطلب التمهيدِي : مدخل إلى البحث.

المطلب الأول: تعريف الاختيار بين القراءات، وحكمه.

المطلب الثاني : منهج أبي السُّعود في ذكر القراءات والاستدلال بها في تفسيره .

المطلب الثالث : أسباب الاختيار بين القراءات عند أبي السعود.

وأما الخاتمة فهي تلخيصٌ لأهمّ نتائج البحث.

المطلب التمهيدي : مدخل إلى البحث.

يتضمن هذا المطلب ترجمة موجزة لأبي السُّعود، وتعريف القراءات، وضابط الصحيح منها.

أولاً: ترجمة موجزة لأبي السُّعود:

محمد بن محمد بن مصطفى، أبو السُّعود، العمادي، نشأ في بيت علم، فبدأ طلبه للعلم على يد والده، وأخذ كذلك عن علماء عصره، حتى صار مبرزاً في فنون عديدة، ونابعاً من نوابغ عصره، وقد عُيِّن مفتياً للسلطنة، وكان شديد التحري في الفتوى، صنّف تفسيره "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم"، وحاشية على سورة الفتح من تفسير الكشاف، وقد كانت تُقرأ عقيب درس التفسير، وسمّاها معاهد الطراف في أول تفسير سورة الفتح من الكشاف^(١)، وغير ذلك من التصانيف، توفي (٩٨٢هـ)، وقيل: (٩٨٣هـ)، ودُفن بالقرب من تربة أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه^(٢).

ثانياً: تعريف القراءات، وضابط القراءة الصحيحة^(٣):

أ — تعريف القراءات:

(١) هكذا ورد اسمها في كشف الظنون (١٤٨١/٢): معاهد الطراز، وفي طبقات المفسرين للأدزوي (٣٩٩): معاهد النظر.

(٢) انظر في ترجمة أبي السُّعود: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكيري زاده (٤٤٠. ٤٤٥)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر العيروس (٢١٥)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي (٣١/٣).
٣٢)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٦٠/١)، طبقات المفسرين للأدزوي (٣٩٨. ٣٩٩).

(٣) لا بد من الإشارة هنا إلى علاقة القراءات بالأحرف السبعة، وهي أنه إن فسرت الأحرف السبعة بأنها وجوه من الاختلاف في القراءة كالاختلاف في التقديم والتأخير والثنية والجمع ونحو ذلك، كما ذهب إليه ابن الجزري وغيره، فالأحرف السبعة أصل لهذه القراءات، وبيان ذلك أنهم عدوا أحد الوجوه السبعة التقديم والتأخير، وهذا وجه عام يندرج فيه قراءات كثيرة مثل: "وقاتلوا وقتلوا" و"قاتلوا وقتلوا"، وأما إن فسرت الأحرف السبعة بأنها سبع لغات في الكلمة الواحدة تختلف فيها الألفاظ مع اتفاق المعاني، فالأمر مختلف، فالأحرف لغات، والقراءات كيمييات في اختلاف النطق والأداء. انظر إتيان البرهان لفضل حسن عباس (١١٣/٢). قلت: وقد عقد ابن الجزري رحمه الله تعالى في منجد المقرئين (٧٠) فصلاً كاملاً لبيان أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وهذا لا يعني أنه يذهب إلى أن القراءات هي الأحرف السبعة ذاتها، بل يقصد أن الأحرف أصل للقراءات، والقراءات بعض منها، والله أعلم.

القراءات في اللغة جمع قراءة، وهي مصدر قرأ ، والأصل في لفظة القراءة الجمع والضم، وكلُّ شيء قرأته، فقد جمعته، وضممت بعضه إلى بعض^(١)، ومعنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعاً^(٢).

وأما في الاصطلاح فهي : (علم بكيفية أداء كلمات القرآن ، واختلافها، بعزو الناقلة)^(٣). ويستفاد من ذلك أن علم القراءات علم قائم على التلقّي والمشافهة، فلا يكون القارئ قارئاً بمجرد قراءة كتاب في القراءات ؛ لأنّ في القراءة أشياء لا تُحکم إلا بالسَّماع والمشافهة^(٤).

ب – ضابط القراءة الصحيحة :

وضع العلماء ضابطاً للقراءة الصحيحة المقبولة، وهو أنه يُشترط في القراءة؛ حتّى تكون صحيحة ثلاثة شروط :

١. موافقة العريّة ولو بوجه .
 ٢. موافقة أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً .
 ٣. صحّة السند.
- ومتى احتلّ ركن من هذه الأركان أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة^(٥). والذي جمع هذه الشروط الثلاثة هو قراءات الأئمة العشرة^(٦)، التي أجمع الناس على تلقّيها بالقبول، وما وراء هذه العشرة من القراءات فهو من الشاذ^(٧).

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/٣٠)، مختار الصحاح للرازي (٢٤٩).

(٢) انظر: لسان العرب (١/١٢٨).

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (٩).

(٤) انظر: منجد المقرئين (٩).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٩/١).

(٦) وهم أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. انظر:

منجد المقرئين (١٨).

(٧) انظر: المرجع السابق (١٨).

المطلب الأول: تعريف الاختيار بين القراءات، وحكمه:

أولاً: تعريف الاختيار بين القراءات:

قال ابن فارس: (الخاء والياء والراء، أصله العطف والميل.. فالخير: خلاف الشر؛ لأنَّ كَلَّ أحدٌ يميل إليه، ويعطف على صاحبه)^(١).

ويقال: خارَه على صاحبه خيراً وخَيْرَةً، وخَيْرَهُ: فضَّله^(٢).

وخار الشيء واختاره: انتقاه، والختيار: الاسم من الاختيار^(٣).

خلاصة القول أنَّ الاختيار في اللغة هو التفضيل والانتقاء، وأنَّ ذلك يكون نتيجة الميل إلى الشيء المختار.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف الاختيار بين القراءات عند المفسرين بأنَّه: تفضيل قراءةٍ

على أخرى؛ للدليل أو قرينة، اقتضت ميل المفسر إلى إحداهما^(٤).

ثانياً: حكم الاختيار بين القراءات:

إنَّ التفضيل بين قراءتين متواترتين مشكلاً، ومنشأ الإشكال أنَّ كلاً منهما قد ثبتت عن الشَّارع، وكانت في أعلى درجات القبول، ولذلك لم يرتض كثير من العلماء تقديم قراءةٍ متواترة على أخرى^(٥).

قال أبو جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ): (الدَّيَّانَةُ تَحْظُرُ الطَّعْنَ عَلَى الْقِرَاءَةِ الَّتِي قَرَأَ بِهَا الْجَمَاعَةُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَأْخُودَةً إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ

(١) مقاييس اللغة (٢/٢٣٢).

(٢) انظر: لسان العرب (٤/٢٦٤).

(٣) انظر: المرجع السابق (٤/٢٦٥).

(٤) وعرف الشيخ طاهر الجزائري الاختيار عند القراء، فقال: (الاختيار عند القوم أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقاً على حدة). التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان (١٠٠). ويلاحظ أنَّ هذا التعريف يصدق على ما كان يفعله الأئمة القراء قبل أن يعتمدوا قراءتهم التي نُقلت إلينا، وأما التعريف الذي ذكرته فهو يتلائم مع التفضيل بين القراءات عند أبي السعود، فهو لا يقوم بالاختيار من أجل أن يجرد لنفسه أسانيد في القراءة، وإنما يقوم بذلك في معرض تفسيره للآيات، وبيان معانيها، وتدوِّقه لبلاغة المعاني وجزالتها جعله يتعرض لبيان مزايا بعض القراءات على بعض.

(٥) وأما تقديم المتواترة على الشاذة فلا إشكال فيه؛ لأنَّه الأصل؛ لأنَّ المتواترة أقوى ثبوتاً، وتوفرت فيها شروط القراءة الصحيحة كاملة.

أحرف»^(١)، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدّم إحداها على الأخرى^(٢).

ويرى أبو جعفر أيضاً أنّ الخائض في الترجيح بين القراءات المتواترة آثم، ولذلك قال: (والسّلامة من هذا عند أهل الدّين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يُقال: إحداها أجود من الأخرى؛ لأنّهما جميعاً عن النّبيّ ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصّحابة رحمهم الله يُنكرون مثل هذا)^(٣).

وقال أبو شامة (٦٦٥هـ): (وقد أكثر المصنّفون في القراءات والتّفاسير من الكلام في التّرجيح بين هاتين القراءتين، حتّى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوت القراءتين، وصحّة اتصاف الربّ ﷻ بهما، فهما صفتان لله تعالى، يتبيّن وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك)^(٤).

ومن العلماء من قال: إنّ الممنوع هو إسقاط إحدى القراءتين، وترك القراءة بها، أو كراهته؛ لأنّه لا فرق بين القراءتين من ناحية الثبوت عن الشّارع، أمّا التّفصيل بينهما بكثرة الاستعمال في اللّغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنّسبة إلى ذلك المقام، ونحوه، فلا بأس به^(٥). ولكن معرفة كون هذه القراءة أفصح من غيرها، أو أدلّ على المراد، ونحو ذلك، أمرٌ تختلف فيه أنظار أرباب الاختيار، فيختار بعضهم خلاف ما اختاره غيره، وهذا لا يخفى على من نظر في الكتب المشتملة على ذلك^(٦).

أمّا الإمام أبو السّعود رحمه الله تعالى فهو يرى جواز التّفصيل بين القراءات، وقد فعل ذلك في عدة مواطن في تفسيره، ولا يعني ذلك أنّه يرّد القراءة الأخرى، أو يضعّفها، بل يعني أنّه يرى أنّ إحدى القراءتين أبلغ وأوفق وأفصح، مع كون الأخرى بليغةً موافقةً فصيحةً، وإذا فضّل بين القراءات، فإنّما يُفضّل لأسبابٍ يذكرها، ولذلك سأذكر أولاً منهجه في ذكر القراءات

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (٤٩٩٢)، (١٨٤/٦)، مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم (٨١٨)، (٥٦٠/١).

(٢) إعراب القرآن (١٤٣/٥ - ١٤٤).

(٣) المرجع السّابق: (٤٣/٥).

(٤) إبراز المعاني من حرز الأمان (٧٠).

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣٤٠/١)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢٨١/١). التبيان لظاهر الجزائري (١٣٧).

(٦) انظر: التبيان للجزائري (١٣٧).

في تفسيره، ثم أتناول أسباب التفضيل بينها.

المطلب الثاني: منهج أبي السُّعود في ذكر القراءات والاستدلال بها في تفسيره^(١):

اهتمَّ أبو السُّعود رحمه الله تعالى بالقراءات اهتماماً بالغاً، وهو إذ يذكرها لا يقتصر على القراءات المتواترة، بل يذكر الشَّوَادَّ أيضاً^(٢)، ولكنَّه لا يبيِّن هل القراءة متواترة أو شاذَّة إلا في مواطن قليلة^(٣)، وكذلك لا يذكر صاحب القراءة إلا في مواطن قليلة^(٤)، وقد يذكر طريقة الأداء^(٥)، ويناقش الشاذة أحياناً، ويبيِّن خطأها^(٦)، وكذلك يوجِّه القراءات^(٧)، ويفضل بينها، ويبيِّن ما إذا كان المعنى عليها واحداً^(٨)، أو يختلف باختلافها^(٩)، أو يترتَّب على اختلافها اختلافها نكتة بلاغيَّة^(١٠)، ويفسِّر بعضها ببعض^(١١).

ويعتمد على القراءات في بيان معاني الكلمات^(١٢)، وتوجيه المعنى^(١٣)، وتوجيه النظم^(١٤)، وتوجيه الأعراب^(١٥)، وتقويتها^(١٦)، والاستدلال بها في المسائل المختلفة: الفقهية، والعقدية، واللغوية^(١٧).

(١) وقد آثرت أن أحيل على الأمثلة في الحاشية، ولا أذكرها؛ حرصاً على عدم تطويل البحث.

(٢) انظر مثلاً: إرشاد العقل السليم (٢٨/١).

(٣) انظر مثلاً: المرجع السابق (١٤٠/١)، (٣٥٥.٣٥٤/١)، (٣٠٥/٣)، (٣٣٣/٣)، (٣٥٥/٣)، (٢٦٥/٤).

(٤) انظر مثلاً: المرجع السابق (٤٨/١)، (٥٢/١)، (١٩٤/١)، (٣٠٣/٣).

(٥) انظر مثلاً: المرجع السابق (١٩٩/١)، (٤٠٠/٢).

(٦) انظر مثلاً: المرجع السابق (٣٢٢/١)، (٣٢٣/١)، (٣١٥/٣).

(٧) انظر مثلاً: المرجع السابق (٢٩/١)، (٨٧/١)، (٥٤/١)، (٤٢٢/٢)، (٨٢/٥)، (٣٤٨/٥).

(٨) انظر مثلاً: المرجع السابق (٥٨/١).

(٩) انظر مثلاً: المرجع السابق (٢٤/٢)، (٢٧/٢)، (٥٥/٢)، (٤٢٥/٢).

(١٠) انظر مثلاً: المرجع السابق (١٩٥/٣).

(١١) انظر مثلاً: المرجع السابق (٩٣/٢)، (١١/٤).

(١٢) انظر مثلاً: المرجع السابق (٧٦/١)، (١٦٢/١)، (٢٧٢/١).

(١٣) انظر مثلاً: المرجع السابق (١٤٩/١)، (٢٠٥/١)، (٣٠٨/١)، (٧٧/٢).

(١٤) انظر مثلاً: المرجع السابق (٨٤/١).

(١٥) انظر مثلاً: المرجع السابق (١٢٨/١).

(١٦) انظر مثلاً: المرجع السابق (١٥٧/١)، (٢٩٥/١).

(١٧) انظر مثلاً: المرجع السابق (٢٢٣/١)، (٢٥٧/١)، (٣٣٣/١).

المطلب الثالث: أسباب الاختيار بين القراءات عند أبي السُّعود:

يذكر أبو السُّعود في عددٍ من المواطن في تفسيره قراءتين متواترتين، ويفضّل إحداهما على الأخرى، وقد تبَيَّن من خلال استقراء الأمثلة أنَّ هذا الاختيار يعود إلى الأسباب الآتية:

١- أن تكون إحدى القراءتين أبلغ من ناحية المعنى:

يختلف المعنى أحياناً باختلاف القراءة، ويكون على إحدى القراءتين أبلغ منه على الأخرى، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ البقرة: ١٧٧

قال أبو السُّعود: (البرُّ خبر "ليس" مقدّماً على اسمها... وإتّما أُخِّرَ ذلك لما أنَّ المصدر المؤوَّلُ أعرفُ من المحلّي باللام؛ لأنَّه يُشبهه الضَّمير؛ من حيث إنَّه لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، والأعرفُ أحقُّ بالاسمية^(١)... وقرئ برفع البرِّ^(٢)؛ على أنَّه اسمها، وهو أقوى بحسب المعنى؛ لأنَّ كلَّ فريقٍ فريقٌ يدَّعي أنَّ البرَّ هذا، فيجب أن يكون الرُّدُّ موافقاً لدعواهم، وما ذلك إلا بكون البرِّ اسماً، كما يُفصح عنه جعله مُخبراً عنه في الاستدراك بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾^(٣).

(١) المعرفة: ما دلَّ على شيءٍ بعينه، وهو خمسة أضرب: العَلْمُ الخاص، والضَّمير، والمبهم، وهو اسم الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هذه المذكورات، وأعرف المعارف المضمرة ثمَّ العلم ثمَّ المبهم ثمَّ الداخِل عليه حرف التعريف، وأما المضاف، فيعتبر أمره بالمضاف إليه، وأعرف أنواع الضَّمير ضمير المتكلم، ثمَّ المخاطب، ثمَّ الغائب، وأما النكرة فهو ما شاع في أمته، كقولك: جاءني رجل. انظر: المقتضب للمبرد (٤/٢٨٠-٢٨٤)، والمفصل للزمخشري (٢٤٥). وذكر علماء النَّحو أنَّه يشترط في المبتدأ أن يكون معرفةً أو قريباً منها؛ حتى يفيد الإخبار عنه؛ إذ الخبر عمّا لا يُعرف غير مفيد. انظر: اللباب للعكبري (١/١٢٥)، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (١/٢٩٧). وأما في باب كان وأخواتها وباب إنَّ وأخواتها، فإنَّه إذا اجتمع في هذه الحروف النكرة والمعرفة، فالاختيار أن يكون الاسم المعرفة والخبر النكرة؛ لأنَّ الإخبار عمّا هو معروف مفيد، يهتم به المخاطب، بخلاف العكس؛ فإنَّ الإنسان قد لا يهتمُّ بالإخبار عمّا لا يعرفه. انظر: الأصول في النحو (١/٢٣١)، واللمع في العربية لابن جني (٣٧)، وأما إذا اجتمع معرفتان، ففيه أقوال، والمختار أن الأعرف هو الأحق بالاسمية. انظر: همع الهوامع للسيوطي (١/٤٣٣ و٤٣٤).

(٢) قرأ بالنصب حفص وحمة، وقرأ الباقر بالرفع. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٢٦).

(٣) إرشاد العقل السليم (١/٢٣٤). وذكر القرطبي (٢/٢٣٨) أنَّ القراءتين حسنتان، ويقوي قراءة الرفع أن الثاني جاء

جاء بالباء إجماعاً في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ البقرة: ١٨٩.

خلاصة القول أنّ القراءة بنصب البر توافق قاعدة الأعراف أحقّ بالاسمية؛ ولكنّ القراءة بالرفع أبلغ في المعنى؛ لأنّ ما فيها من الرد يوافق دعوى من نزلت الآيات لتبيّن لهم حقيقة البر، فهم يقولون: إنّ البرّ كذا وكذا، ويجعلون البرّ اسماً، فلا بدّ أن يكون الجواب كذلك؛ بدليل الاستدراك بعده، فقد جاءت كلمة البر اسماً.

٢ - وجود قراءة شاذة تؤيد إحدى القراءتين المتواترتين :

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ البقرة: ٢٧٩
قال أبو السعود: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي فاعلموا بها، من أذن بالشيء إذا علم به.. وقرئ فأذنوا، أي فاعلموا غيركم^(١)... وقرئ فأيقنوا^(٢)، وهو مؤيد لقراءة العامة^(٣).
موضع الشاهد أنّ قراءة "فأيقنوا" شاذة، أيّد بها أبو السعود معنى إحدى القراءتين المتواترتين، وهي قراءة جمهور العشرة، والقراءة الشاذة يعتمد عليها في تفسير المتواترة.

٣- أن تكون إحدى القراءتين أوفق لغرض الكلام:

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ البقرة: ٢٨١
قال أبو السعود: ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ على البناء للمفعول، من الرجع، وقرئ على البناء للفاعل، من الرجوع^(٤)، والأول أدخل في التهويل^(٥).
والمقصود بالتهويل تهويل أمر اليوم الذي يرجع فيه الناس إلى ربهم للحساب، وهو يوم القيامة، وهذا التهويل هو غرض الكلام، وإمّا كانت قراءة البناء للمفعول أبلغ؛ لأنّها أنسب بهذا الغرض؛ لأنّها تدلّ على أنّ هذا الرجوع ليس بإرادة المكلفين، بل هو على سبيل الاضطرار.

٤- أن تكون إحدى القراءتين أبلغ من ناحية التصريف:

-
- (١) والأولى قراءة شعبة وحمزة، والثانية قراءة الباقرين . انظر: النشر (٢/٢٣٦).
 - (٢) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/٧١٤).
 - (٣) إرشاد العقل السليم (١/٣١٧). ورجح الطبري كذلك قراءة فأذنوا. انظر: جامع البيان (٦/٢٤). وذكر الزمخشري (١/٣٢٢)، والرازي (٧/٨٤)، والنسفي (١/٢٢٦) أن قراءة الحسن تؤيد قراءة الجمهور، ونقل ابن عطية (١/٣٧٥) عن بعضهم ترجيح قراءة المد؛ لأنّها أبلغ وأكد.
 - (٤) قرأ يعقوب وأبو عمرو بالبناء للفاعل، وقرأ الباقر بالبناء للمفعول . انظر: النشر (٢/٢٠٨).
 - (٥) إرشاد العقل السليم (١/٣١٨). ولم أجد فيما بحثت فيه من الكتب من سبق أبا السعود إلى هذا الاختيار.

ومثال ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرْنَ مِنْهُ ﴾ مريم: ٩٠
قال أبو السُّعود: ﴿يَنْفَطِرْنَ مِنْهُ﴾ يتشققن مرّةً بعد أخرى؛ من عِظَم ذلك الأمر، وفُرى
ينفطرن^(١)، والأول أبلغ؛ لأنَّ تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ، وانفعل مطاوع فعل؛ ولأنَّ أصلَ التَفَعُّلِ
التكَلُّف^(٢).

إذن تصريف قراءة "يتفطرن" أبلغ من تصريف قراءة "ينفطرن"؛ لما يشتمل عليه معناه من
التكلف، وحصول الشيء مرّةً بعد أخرى.

٥- أن يكون السياق مؤيداً لإحدى القراءتين:

وذلك كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ
مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ
مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١٣٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا
دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٣٧﴾ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابٌ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ
فَأِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٣٨﴾ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣٩﴾ المائدة: ١١٦ - ١١٩

قال أبو السُّعود في بيان وجوه القراءات في " هذا يوم " : (وهذه القراءة - أي قراءة يوم -
هي التي أطبق عليها الجمهور، وهي الأليق بسياق النظم الكريم وسباقه، وقد قرىء "يوم"
بالنصب^(٣)؛ إمّا على أنه ظرفٌ لقال، فهذا حينئذٍ إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ ءَأَنْتَ قُلْتَ ﴾ { الخ، وإمّا
على أنه خبرٌ لـ "هذا"، فهو حينئذٍ إشارةٌ إلى جواب عيسى عليه السّلام، أي هذا الجواب منه
عليه السّلام واقعٌ يومٌ ينفَعُ الخ، أو إلى السُّؤال والجواب معاً..^(٤).

(١) قرأ شعبة وأبو عمرو ويعقوب وخلف وحمزة وابن عامر (ينفطرن)، وقرأ الباقر (ينفطرن). انظر النشر (٣١٩/٢).
(٢) إرشاد العقل السليم (٢٦٠/٤). واختار أبو جعفر النحاس (٢٠/٣) قراءة التشديد؛ لأنَّ فيها معنى التكثر، فهي
أولى؛ لأنهم كفروا، فكادت السموات تتشقق، وذكر أنَّ قراءة "ينفطرن" اختيار أبي عبيد، وذكر العكبري في التبيان
(٨٨٣/٢) أنَّ قراءة التشديد أشبه بالمعنى، وذكر البيضاوي (٢٠/٤) أنَّ التشديد أبلغ؛ لأنَّ التفطر مطاوع فَعَّلَ،
والانفطار مطاوع فعل؛ ولأنَّ أصلَ التَفَعُّلِ التكَلُّف. قلت: وبذلك يكون أبو السُّعود قد تابع البيضاوي، وذكر
عبارة ذاتها.

(٣) قرأ نافعٌ بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع. انظر: النشر (٢٥٦/٢).

(٤) إرشاد العقل السليم (٣٤٥/٢). وذهب الطبري (٢٤٣/١١) إلى أنَّ الصواب قراءة النصب، وذهب ابن عطية
(٢٦٤/٢) إلى أن المتوجه قراءة الجماعة.

ولعلَّ الصواب في الوجه الثاني الذي وُجِّهت به قراءة النصب أن يقال: وإمَّا على أنَّه ظرفٌ لخبر " هذا " المقدر، والتقدير: هذا الجواب واقعٌ يوم.... الخ؛ لأنَّ الخبر لا يكون منصوباً.

وأما وجه موافقة القراءة للسياق فهو أنَّ ظاهر الكلام أنَّ الجملة استئنافٌ كلامٍ منه سبحانه بعد كلام عيسى ﷺ لبيان عاقبة الصادقين، لا أنَّها تبين زمن وقوع ما سبق من المحاورة. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ ﴾ النمل: ٥٩ قال أبو السُّعود: (وقرئ تُشركون بالتاء الفوقانية^(١)؛ بطريق تلوين الخطاب، وتوجيهه إلى الكفرة، وهو الأليق بما بعده من سياق النظم الكريم المبني على خطابهم^(٢)).

وخطابُ الكفرة الوارد فيما بعد هذه الآية من الآيات نحو قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنَبِّتُوا شَجَرَهَا ۗ أَلَمْ تَرَ مَعَ اللَّهِ ﴾ النمل: ٦٠، فإنَّ قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ مَعَ اللَّهِ ﴾ قرينةٌ على أن المقصود بالخطاب في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَتْ لَكُمْ ﴾ هم الكفرة؛ لأنهم هم الذين يشركون مع الله غيره، ويحتاجون إلى التويخ والتفريع.

ومن ذلك أيضاً أن تجيء قرينة لفظية تؤيد إحدى القراءتين كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾ ﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴾ ﴿ الجن: ٢٠ - ٢١ قال أبو السعود في بيان وجوه القراءات في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي ﴾ (وقرئ " قال"^(٣)؛ على أنَّه حكايةٌ لقوله ﷺ للمتراكمين عليه - أي من الجنِّ المستمعين للقرآن - والأول هو الأظهر، والأوفق لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴾^(٤).

أي أنَّ الفعل بعده ورد بصيغة الأمر أيضاً، فيحصل الانسجام والتلاؤم بينهما.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ ﴿ النبا: ١٩

(١) قرأ الجمهور بناء الخطاب، وقرأ يعقوب وعاصم وأبو عمرو بياء الغيبة. انظر: النشر (٣٣٨/٢).

(٢) إرشاد العقل السليم (٩٤/٥). ولم أجد فيما بحثت فيه من الكتب من سبق أبا السُّعود إلى هذا التفضيل.

(٣) قرأ أبو جعفر، وعاصم، وحمزة " قل" بغير ألف، على الأمر، وقرأ الباقون بالألف على الخبر. انظر: النشر (٣٩٢/٢).

(٤) إرشاد العقل السليم (٣١٧/٦).

قال أبو السُّعود: (وقرئ فُتِّحت بالتشديد^(١)، وهو الأنسب بقوله تعالى: { فَكَانَتْ أَبْوَابًا }، أي كثرت أبوابها المفتحة لنزول الملائكة نزولاً غير مُعتادٍ، حتى صارت كأَنَّها ليست إلا أبواباً مُفْتَحَةً^(٢)).

إذن القرينة اللفظية اللاحقة " فكانت أبواباً" تؤيِّد قراءة التشديد؛ لأنَّ كثرة الأبواب تلائم صيغة الفعل " وفتِّحت" الدالة على المبالغة والكثرة .

٦- أن تكون إحدى القراءتين أوفق لقواعد علم النحو:

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ ﴾ آل عمران: ١٥٤ قال أبو السُّعود في بيان وجوه القراءات في قوله تعالى: { يَغْشَى } (وقرئ بالتاء^(٣))؛ على أنَّها صفةٌ لـ "أمنة"، وفيه أنَّ الصِّفة حُفِّها أن تتقدَّم على البدل وعطف البيان، وأن لا يُفصل بينها وبين الموصوف بالمفعول له، وأنَّ المعهود أن يُحدِّث عن البدل، دون المبدل منه^(٤).

بيان هذا المثال أنَّ "أمنة" منصوبةٌ على المفعولية لـ "أنزل"، و"نعاساً" بدلٌ منها أو عطف بيان، أو مفعولٌ له^(٥)، فإذا أعربنا " تغشى " صفةً لـ "أمنة" يترتب على ذلك إمَّا تقدم البدل وعطف البيان على الصفة، أو الفصل بينها وبين موصوفها بالمفعول له، على اختلاف وجوه الإعراب في "نعاساً"، يضاف إلى ذلك أنَّ المعهود هو الحديث عن البدل - أي "نعاساً" - لا عن المبدل منه "أمنة".

ويؤخذ على أبي السُّعود في ذلك أنَّ المعوَّل عليه - عند العلماء - هو صحة القراءة، وثبوتها عن الشارع، فإذا تواترت القراءة فهي المعتمد، ولا التفات إلى قواعد أهل النحو واللغة، ولذلك لا يجوز الطَّعن بقراءة قرآنية؛ لكونها تخالف قواعد النحو، بل يجب أن تُصحَّح قواعد النَّحو، بناءً على القراءة المتواترة، فالقراءة بمنزلة الآية^(٦).

(١) قرأ الكوفيون - وهم عاصم وحمة والكسائي - بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد. انظر: النشر (١٦٦/١).

(٢) إرشاد العقل السليم (٣٥٨/٦). وذكر ابن زنجلة في حجة القراءات (٧٤٥) أنَّ قراءة التشديد يقويها قوله تعالى:

﴿ مُفْتَحَةً هُمْ أَبْوَابٌ ﴾ ص: ٥٠

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتاء الفوقية، والباقون بالياء التحتية. انظر: النشر (٢٤٢/٢).

(٤) إرشاد العقل السليم (٥٠/٢).

(٥) انظر: المرجع السابق، نفس الموضع.

(٦) انظر للتوسع: إتقان البرهان للدكتور فضل عباس (١٤٥/٢ - ١٥٥).

وعلى فرض صحة الاعتراض الذي اعترض به أبو السعود، فإنَّ لهذه القراءة توجيهاً آخر، لا إشكال فيه من ناحية النحو، وهو أن تكون جملة "تغشى..." استثنائية؛ جواباً لسؤالٍ مقدّرٍ، كأنه قيل: ما حكم هذه الأمانة؟ فأخبر بقوله: "تغشى طائفة..."^(١).

٧- أن تكون إحدى القراءتين أوضح وأكثر انسجاماً من ناحية المعنى:

أي أنه لا يترتب على توجيهها من ناحية المعنى إشكال، وذلك كما في تفسير قوله تعالى:

﴿ قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيْكَ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَمْ نُشْرِكْ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝٢ وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جُدًّا رَبَّنَا مَا اتَّخَذَ صَنْجِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٣ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٤ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ۝٥ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَأَتٍ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٦﴾ الجن: ١ - ٨

ذكر أبو السعود أنَّ قوله تعالى: { وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جُدًّا رَبَّنَا }، وما بعده من الجمل المصدرية بـ"أنَّ" في أحد عشر موضعاً، قد قرئت جميعها بفتح همزة "أنَّ"؛ عطفاً على محلِّ الجار والمجرور في { فَآمَنَّا بِهِ }، كأنه قيل: فصدّقناه، وصدّقنا أنه تعالى جدُّ ربِّنا، أي ارتفع عظمه، من جدِّ فلان في عيني، أي عظم تمكُّنه، أو ارتفع سلطانه، أو غناه^(٢).

ثمَّ قال: (وقرئ بالكسر^(٣))، وكذا الجمل المذكورة؛ عطفاً على المحكيِّ بعد القول، وهو الأظهر؛ لوضوح اندراج كلِّها تحت القول، وأما اندراج الجمل الآتية تحت الإيمان والتصديق، كما يقتضيه العطف على محلِّ الجار والمجرور، ففيه إشكالٌ..^(٤).

ووجه الإشكال - كما ذكر أبو السعود - أنَّ قوله تعالى: { وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ } وما بعده من الآيات من جملة الكلام الموحى به، ولا معنى لإدراجه جميعه تحت ما ذكر من الإيمان

(١) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٣/٤٤٦).

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم (٦/٣١٤).

(٣) اختلف القراء في قوله تعالى: { وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جُدًّا رَبَّنَا } إلى قوله: { وَأَنَا مِّنَ الْمَسْلُومِينَ }، وذلك اثنتا عشرة همزة، فقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، بفتح الهمزة فيهنَّ، ووافقهم أبو جعفر في ثلاثة: { وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جُدًّا رَبَّنَا }، { وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ }، وقرأ الباقر بكسرها في الجميع، وانتفقوا على فتح { أَنَّهُ اسْتَمَعَ }، { وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ }؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يكون من قولهم، بل هو ممَّا أوحى إليه ﷺ، بخلاف الباقي؛ فإنَّه يصحُّ أن يكون من قولهم، ومما أوحى. انظر: النشر (٢/٣٩١ و٣٩٢).

(٤) إرشاد العقل السليم (٦/٣١٤). وذهب البغوي (٥/١٥٩) إلى أنَّ الاختيار كسر الكل؛ لأنَّه من قول الجن لقومهم، فيكون داخلاً في القول المحكي.

والتصديق، بل ينبغي أن تكون هذه الجمل معطوفةً على {أَنَّهُ اسْتَمَعَ}، على أن الموحى عينُ عبارة الجنِّ بطريق الحكاية، كأنه قيل: قيل أوحى إليّ كيت وكيت، وهذه العبارات^(١). خلاصة القول أن قراءة "إنه تعالى جدُّ ربنا" أظهر؛ لأنها أوضح من ناحية المعنى؛ إذ يترتب عليها إمكانية دخول جميع الجمل تحت القول المحكي، بخلاف قراءة الفتح؛ فإنَّ بعض الجمل يدخل تحت الإيمان والتصديق، وبعضها يُعطف على "أنه استمع"، فالقراءة الأولى أكثر انسجاماً من ناحية المعنى.

٨ - أن تكون إحدى القراءتين أفصح في اللغة:

ومثال ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ، وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ الأعراف: ١٣٧ قال أبو السُّعود: (وقرئ يعْرِشُونَ بضمِّ الراء، والكسر أفصح)^(٢).

٩- أن يكون معنى إحدى القراءتين أكثر إفادةً للسامع:

وذلك كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٧ فقد قال أبو السُّعود: (وقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في روايةٍ عنهما^(٣)، برفع قولهم؛ على أنه الاسم، والخبر أن وما في حيزها، أي ما كان قولهم حينئذٍ شيئاً من الأشياء إلا هذا القول المنبئ عن أحسن المحاسن، وهذا كما ترى أقعدٌ بحسب المعنى.. لما أنَّ الإخبار بكون قولهم المطلق خصوصيةً قولهم المحكيِّ عنهم مفصلاً - كما تفيد قراءتهما - أكثر إفادةً للسامع من الإخبار بكون خصوصيةً قولهم المذكور قولهم؛ لما أنَّ مصبَّ الفائدة وموقع البيان في الجمل الخبرية^(٤) هو

(١) انظر: المرجع السابق (٣١٥/٦).

(٢) إرشاد العقل السليم (٢٣/٣). وقد قرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الراء، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: النشر (٢٧١/٢). وقد ذهب الطبري (٧٩/١٣) أيضاً إلى أن قراءة الكسر أجود؛ لشهرتها في العامة، وكثرة القراءة بها، ولأنها أصح اللغتين.

(٣) لم أجد هذه القراءة فيما بين يديّ من كتب القراءات المتواترة، ولكن ذكر ابن خالويه في مختصر الشواذ (٣٠) أنَّها قراءة الحسن ورواية حماد بن سلمة عن ابن كثير، وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (٥٢٢/١): (وقرأ السبعة وجمهور الناس «قولهم» بالنصب، ويكون الاسم فيما بعد «إلا» وقرأ جماعة من القراء «قولهم» بالرفع، وجعلوا الخبر فيما بعد «إلا»، وروى ذلك حماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبو بكرٍ عن عاصم).

(٤) والمراد بالجمل الخبرية المقابلة للإنشائية، والإنشائية هي الأمر، والنهي، والنداء، والاستفهام... الخ.

الخبر، فالأحقُّ بالخبريّة ما هو أكثرُ إفادَةً، وأظهرُ دلالةً على الحدث، وأوفرُ اشتمالاً على نسبٍ خاصّةٍ بعيدةٍ من الوقوع في الخارج وفي ذهن السّامع... وإتّماً اختار الجمهور ما اختاره لقاعدةٍ صناعيّةٍ، هي أنّه إذا اجتمع معرفتان، فالأعرف منهما أحقُّ بالاسمية، ولا ريب في أعرافية "أن قالوا" (١).

أي أنّ حقَّ الاسم أن يكون أمراً معلوماً للسّامع؛ ليفيد الإخبار عنه؛ إذ الخبر عمّا لا يُعرف غير مفيد، ولذلك شرط في المبتدأ أن يكون معرفةً أو قريباً منها، وأمّا الخبر فحُقه أن يكون أمراً غير معلومٍ للسّامع قبل ذلك، وإتّماً يستفيدة ممّا يُلقى إليه من الكلام، ولذلك يذكر العلماء أنّ المعنى المقصود إفادته في الجمل الخبرية هو الخبر؛ لأنّه يفيد السامع أمراً جديداً غير معلوم عنده (٢).

والمقصود بذلك أنّ السامع يستفيد حصول النسبة أو الربط بين المبتدأ والخبر، كما في قولنا: "الشمس مشرقة"؛ فإنّ السامع يعلم معنى كلمة "الشمس"، ويعلم معنى كلمة "مشرقة"، لكنّه يجهل اتصاف الشمس بالإشراق، وإتّماً يعلم اتصافها بذلك بعد أن نقول له هذه العبارة.

١٠ - أن تكون إحدى القراءتين أنسب بالمقام (٣):

ومثال ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ آل عمران: ١٧٨

ذكر أبو السُّعود أنّ المعنى: لا يحسبنّ الكافرون أنّ إملأنا لهم، أو أنّ ما نُملّيه لهم خيرٌ لأنفسهم، أو لا يحسبنّ الكافرون خيريّة إملأنا لهم، أو خيريّة ما نُملّيه لهم ثابتةً أو واقعةً، ومآله

(١) إرشاد العقل السليم (٤٦/٢). وذكر الطبري (٢٧٣/٧) أنّ القراءة بنصب "قولهم" لإجماع قراء الأمصار على ذلك نقلاً مستفيضاً، وذكر السمين الحلبي في الدر المصون (٤٣٣/٣) أنّ قراءة الجمهور أولى؛ لأنّ الأعراف أحقُّ بالاسمية، وانتقد الألوسي في روح المعاني (٢٩٨/٢) أبا السعود بأنّه متى أمكن اعتبار جزالة المعنى مع مراعاة القاعدة الصناعية، فلا يُعدل عن ذلك إلى غيره، لاسيما وقد صرحوا بأن جعل الاسم غير الأعراف ضعيف. أي أنّ المعنى على قراءة النصب جزل، وهي موافقة لقاعدة الأعراف أحق بالاسمية، فلماذا يُعدل عنها.

(٢) انظر مثلاً: دلائل الإعجاز للجرجاني (١٦٨)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١٢٥/١)، وجمع الهوامع للسيوطي (٣٦٤/١). فقد ذكر هؤلاء العلماء أنّ المقصود في الجمل الخبرية هو الخبر.

(٣) المقام هو جملة العناصر التي تؤثر في ورود الكلام على نحوٍ معين، وتشمل هذه العناصر: المتكلم، والمخاطب، وغرض الكلام وموضوعه، وظروف الزمان والمكان، المحتفظة بالخطاب. انظر: المطابقة بين الكلام ومقتضى الحال، دراسة بلاغية تطبيقية، أطروحة دكتوراه للباحث: حذيفة الخطيب (٢٠٢ و٢٠٣).

نهيهم عن السرور بظواهر إملائه تعالى لهم، وتحسيرهم ببيان أنه شرُّ بحتٍّ وضررٌ محضٌ^(١).
ثم قال: (وقرئ "لا تحسبن" بالتاء^(٢))، والخطاب لرسول الله ﷺ، وهو الأنسب بمقام
التسلية، أو لكل من يتأتى منه الحسبان قصداً إلى إشاعة فظاعة حالهم^(٣).

يقصد أبو السُّعود أن قراءة الخطاب أنسب بعنصرٍ من عناصر المقام، وهو عنصر غرض
الكلام، أو حالة الخطاب، فإنَّ غرض هذا الكلام هو التسلية للنبي ﷺ أو للمؤمنين، ممَّا يروونه
من إمهال الله ﷻ للكافرين؛ بيان أن هذا الإمهال ليس خيراً لهم، بل هو شرٌّ لهم؛ لأنَّهم
يزدادون به إثماً، وإذا كان النبي ﷺ هو المقصود بالتسلية، أو كان المؤمنون هم المقصود بذلك؛
فإنَّ توجيه الخطاب إليهم أنسب.

وتوجيه هذه القراءة أنَّ فاعل "ولا تحسبن" هو النبي ﷺ، أو كلُّ من يتأتى منه الحسبان،
وموضع "الذين" هو النصب؛ على أنَّه المفعول الأول من "ولا تحسبن"، و "كفروا" صلته، و
"أمَّا" مع ما بعدها في موضع المفعول الثاني؛ لأنَّ حسب يتعدى إلى مفعولين، كما في قولك:
حسبتُ زيداً منطلقاً^(٤).

وقيل: "أمَّا مُلْمِي.. يجوز على البدل من "الذين"، والمعنى: لا تحسبنَّ إملاءنا للذين كفروا
خيراً لهم^(٥).

بقي أن أذكر أن أبا السُّعود أحياناً يذكر قراءتين: متواترة، وشاذة، ويقدم المتواترة، وهذا
أمرٌ بدهيٌّ؛ لأنَّ المتواترة أقوى، ولا يحتاج تقديمها إلى ذكر سببٍ، ولكن أبا السُّعود يعلل ذلك
أحياناً بأنَّ المتواترة أبلغ في المعنى^(٦)، أو أقوى سبكاً من ناحية اللغة^(٧)، أو أوفق للرسم^(٨)، أو

(١) انظر: إرشاد العقل السليم (٦٩/٢).

(٢) قرأ حمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. انظر: النشر (٢٤٤/٢).

(٣) إرشاد العقل السليم (٦٩). ولم أجد من سبق أبا السُّعود إلى تفضيل هذه القراءة، ولكن ذكر القرطبي (٢٨٧/٤)،
والسمين الحلبي (٤٩٧/٣) أن بعضهم ذكر أن قراءة حمزة بالتاء لحن لا يجوز، وقد ردَّ عليهم ذلك.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١٢٤/١).

(٥) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (١٨٢).

(٦) انظر: إرشاد العقل السليم (٥٠٤/٢)، (١١٣/٣)، (٣١٦/٦).

(٧) انظر: المرجع السابق (٤٨٣/٣).

(٨) انظر: المرجع السابق (٣٨٩/٣).

أنسب لسياق الكلام^(١)، أو أبلغ في الوزن الصرفي^(٢)، ولعلَّ السبب في ذلك أنه أراد التنبيه على على ميزة المتواترة، أو بيان سببٍ آخر لتأخير الشاذة غير قصور إسنادها عن المتواترة .
 وإنما تعرّضت للاختيار بين المتواترة والشاذة، مع أن تقديم المتواترة أمر متفق عليه، لأنَّ ممَّا يستدعي البحث والنظر أنَّ أبا السُّعود يذكر أحياناً قراءتين: متواترة، وشاذة، ويذكر أنَّ الشاذة أبلغ في المعنى.
 ومن أمثلة ذلك:

١- في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ ﴾ (٨٢) الأعراف: ٨٢

قال أبو السُّعود: (وُقِرَّ برفع "جواب"؛ على أنه اسم كان، و"إلا أن قالوا" الخ خبرها^(٣))، وهو أظهر، وإن كان الأول أقوى في الصناعة؛ لأنَّ الأعراف أحقُّ بالاسمية^(٤).
 موضع الشاهد أنَّ القراءة برفع " جواب " قراءة شاذة، وقد ذكر أبو السُّعود أنَّها أظهر من القراءة بالنصب، وهي المتواترة.

ويؤخذ عليه في ذلك أنَّ المتواترة مقدّمة على الشاذة؛ لتواترها، وهذا السبب كافٍ لتقديمها، فكيف إذا أضيف إلى ذلك أنَّها أوفق للصناعة^(٥)، وأفصح^(٦)، ومعناها جزلٌ كذلك؟ كذلك؟ فلا وجه لتفضيل معنى الشاذة على معناها.

٢ - في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٥١) النور: ٥١

قال أبو السُّعود: (﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بالنصب، على أنه خبر كان، و"أن" مع ما في حيزها اسمها، وُقِرَّ بالرفع على العكس^(٧)، والأول أقوى صناعةً؛ لأنَّ الأولى للاسمية ما هو

(١) انظر: المرجع السابق (٤٠١/٣).

(٢) انظر: المرجع السابق (٣٧٩/٢).

(٣) وهي قراءة الحسن. انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤٢٥/٢).

(٤) إرشاد العقل السليم (٥١٤/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٥٢/٢).

(٦) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٣٧٣/٥).

(٧) وقراءة الرفع هي قراءة علي بن أبي طالب، والحسن. انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (١٠٥)، والمحرر الوجيز

(٤/١٩١)، والبحر المحيظ (٦٢/٨).

أوغل في التعريف، وذلك هو الفعل المصدر بـ"أن"؛ إذ لا سبيل إليه للتنكير، بخلاف قول المؤمنين فإنه يتمله، كما إذا اعتزلت عنه الإضافة، لكن قراءة الرفع أقعد بحسب المعنى... لما أنّ مصبّ الفائدة وموقع البيان في الجمل هو الخبر، فالأحقّ بالخبريّة ما هو أكثر إفادةً، وأظهر دلالةً على الحدوث، وأوفرّ اشتمالاً على نسبٍ خاصّةٍ بعيدةٍ من الوقوع في الخارج، وفي ذهن السّامع، ولا ريب في أنّ ذلك ههنا في "أن" مع ما في حيزها أتمّ وأكمل... فالمعنى: إنّما كان مطلقُ القول الصادر عن المؤمنين - { إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ } أي الرسول ﷺ { بينهم }، أي وبين خصومهم، سواءً كانوا منهم، أو من غيرهم - { أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا }، أي خصوصية هذا القول المحكيّ عنهم لا قولاً آخر أصلاً، وأمّا قراءة النَّصب، فمعناها: إنّما كان قول المؤمنين - أي إنّما كان قولاً لهم عند الدعوة - خصوصيةً قولهم المحكيّ عنهم، ففيه من جعل أخصّ النَّسبتين وأبعدهما وقوعاً وحضوراً في الأذهان، وأحقّهما بالبيان، مفروغاً عنها، عنواناً للموضوع، وإبراز ما هو بخلافها في معرض القصد الأصلي^(١)، ما لا يخفى^(٢)

ويلاحظ في هذا المثال أيضاً أنّ أبا السُّعود يرى أنّ المعنى على القراءة الشاذة أجزل منه على المتواترة، مع أنّ المتواترة مقدّمة؛ لتواترها، ويضاف إلى ذلك أنّها أوفق من ناحية الصناعة، ولذلك كان تفضيل الشاذة من المآخذ التي تؤخذ عليه.

(١) كلُّ مفردين تجري بينهما نسبة موجبة أو سالبة، فأحدهما موضوع، والآخر محمول، ومجموعهما مع النسبة بينهما قضية، والموضوع في تراكيب الجمل العربية يأتي مبتدأً ونحوه كاسم إنّ وكان، إذا كانت الجملة اسميّة، ويأتي فاعلاً ونحوه إذا كانت الجملة فعليّة، وأما المحمول فهو الركن الثاني، وهو الخبر أو ما يقوم مقامه في الجملة الاسمية، والفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة الفعلية. انظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لعبد الرحمن حسن حبنكة (٢٠٢٠). والموضوع في هذا المثال هو اسم كان، والمراد بكون "قولهم" عنواناً للموضوع أنّه يكون معلوماً حاضراً في ذهن السامع، ولا يكون مقصوداً بالإخبار، وأمّا المقصود الأصلي فالمراد به المعنى الذي يراد إفادته للسامع بالدرجة الأولى، وتكون باقي المعاني كاللتمات والتمهيدات الموصلة إليه.

(٢) إرشاد العقل السليم (٤/٤٧٥ و٤٧٦). ورجح الزمخشري (٣/٢٤٩)، والنسفي (٢/٥١٤) النصب؛ لأنّ الأعراف أحقُّ بالاسمية.

خاتمة

نتائج البحث:

ظهرت من خلال البحث النتائج الآتية:

- ١- العلماء الذين جوزوا التفضيل بين القراءات، جوزوا ذلك بشرط ألا يؤدي إلى إسقاط إحدى القراءتين.
- ٢- يفضل أبو السُّعود بين القراءات المتواترة، وتفضيله لا يعني ردَّ بعضها، بل هو من باب الحكم على بعضها بأنه بليغ وعلى البعض الآخر أنه أبلغ، وعلى بعضها بأنه فصيحٌ، وعلى بعضها الآخر بأنه أفصح، أو أكثر ملائمة للسياق، أو غرض الكلام.... الخ.
- ٣- المقياس العام عند أبي السُّعود في التفضيل بين القراءات هو مراعاة جزالة المعنى وبلاغته، ومراعاة انسجام الكلام من حيث سياقه، ومن حيث إعراب جملة، ونحو ذلك.
- ٤- يفضل أبو السُّعود أحياناً بين قراءتين ، ويكون بعض العلماء قد سبقه بذلك، وأحياناً ينقل عبارة البيضاوي نفسها في التفضيل.
- ٥- يؤخذ على أبي السُّعود أنه أحياناً يستشكل القراءة المتواترة، من ناحية توجيهها الإعرابي أو النحوي، مع أنَّ القراءة مقدّمة على قواعد النُّحو والإعراب.
- ٦- ويؤخذ عليه أيضاً أنه أحياناً يفضل معنى القراءة الشاذة على معنى القراءة المتواترة؛ لكون الشاذة - في نظره - توافق قاعدةً من قواعد علم المعاني، مع أنَّ المتواترة مقدّمة؛ لتواترها، وهذا السبب وحده كافٍ لتفضيلها، فكيف إذا أضيف إلى ذلك كونها أفصح، وأوفق لقواعد علم النحو، وكون معناها جزلاً؟

فهرس المصادر.

- إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية، د.ط ، د.ت.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر الشُّيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس ، دار الفرقان ، ط ١ ، ١٩٩٧م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، أبو السعود محمد بن مصطفى، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م.
- الأصول في النحو، محمد بن السري بن سهل، المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، د/ط، د/ت.
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين، العكبري، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د/ط، د/ت.
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، طاهر الجزائري، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٥ هـ.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير، الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة، محقق الكتاب: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د/ط، د/ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي ، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم. دمشق، د.ط ، د.ت.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله، الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى طاشكُتُري زَادَهُ ، دار الكتاب العربي - بيروت. د.ط ، د.ت.
- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأذنروي، المحقق: سليمان بن صالح الحزبي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال، عبد الرحمن حبنكة، دار القلم - دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو، الزخشي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، محمد بن محمد الغزي، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين، العكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن، المعروف بابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، د/ط، د/ت.
- مجلة دار الحديث الحسنية، العدد ١٥، ١٤١٩ هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د/ط، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب، ابن عطية، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد، النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط ، د.ت
- المطابقة بين الكلام ومقتضى الحال، دراسة بلاغية تطبيقية، أطروحة دكتوراه، للباحث: حذيفة الخطيب، إشراف الدكتور: محمد هيثم غرة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٢-٢٠١٣ م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود، البغوي، المحقق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، الزجاج، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- مفاتيح الغيب، محمد بن عمر، الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو، الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري ، المحقق : علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط ، د.ت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، محمد بن محمد ابن الأثير الجزري ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، د.ط ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العبدروس ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر، د/ط، د/ت.

